سعر الصرف الرسمي واسعار الصرف الموازية

وايهما اكثر تأثير على تغير اسعار السلع

يعتقد الكثيرين ان هنالك سعر واحد لسعر صرف الدينار امام الدولار الامريكي الا ان الحقيقة هنالك اكثر من سعر صرف الاسعار هذه هي كالتالي:-

1- **سعر الصرف الرسمي من البنك المركزي** وهو السعر الذي يبيع بيه البنك المركزي الدولار لاغراض التحويلات الخارجية حصرا ويبدأ من 1320 دينار للدولار.

عمليا يصل سعر التحويل للتاجر الى حدود 1400-1420 حسب عوامل اضافية تتعلق بفوائد والعمولات التي تضعها البنوك (والتي لم يتم تحديدها مطلقا من البنك المركزي وتركت معومة حسب العرض والطلب) بالاضافة الى حسابات اخرى وبالتالي فواقع الامر لا يوجد سعر رسمي ثابث بل هو سعر رسمي معوم حسب التنافس في العمولات بين البنوك وحسب العرض والطلب وبدلا من ان تكون الفائدة لهذه التعويم للبنك المركزي فأن البنوك التي لها مميزات البنوك المراسلة هي التي تقرر نسب الفوائد والعمولات وهي المستفيدة من هذا التعويم الغير رسمي

2- **سعر الصرف الموازي الموجود في السوق المحلية** وهو السعر الذي يتغير نتيجة العرض والطلب داخل العراق والذي يخضع لمعايير مخنلفة (لا تتضمن معايير وعوامل التجارة الخارجية من ضمنها) وهو السعر المشاع حاليا بين الناس وهو يرتفع وينخفض بتغير العرض والطلب ويتعلق هذا السعر تحديدا بكمية الدولار النقدي المباع في الاسواق ومن المتوقع ان ينخفض سعر صرف الدينارهذا امام الدولار بشكل كبير ليتجاوز حاجز ال 1500 خلال الايام القادمة وقد يتجاوز حاجز ال 1600 نتيجة تقليل بيع الدولار النقدي في السوق المحلية من قبل البنك المركزي وسيعتمد السعر على توفر العملة الصعبة من مصادر اخرى غير البنك المركزي وهي مصادر محدودة جدا وتكاد تكون معدومة

3- **سعر الصرف الموازي لاغراض الاستيراد** وهو سعر يختلف كليا عن سعر الصرف الموازي النقدي حيث دائما يقوم التجار بشراء حوالات خارجية "ظاهريا" لا تمر عبر مسار الحوالات الرسمية. والمسمى الدارج لهذا السعر هو " راجع الحوالة " ويختلف هذا السعر بحسب الدولة حيث تقوم شركات التحويل باعتبار سعر صرف السوق الموازي مضافا اليه راجع التحويل وهو ما يزيد من

سعر صرف الدينار امام الدولار لاغراض الاستيراد. ويعتمد هذا السعر على مقدار توفر رصيد لشركات الحوالات خارج العراق وايضا على مقدار العرض والطلب

4- **سعر الصرف الخاص بالشراء عبر بطاقات الدفع الالكتروني خارج العراق** من مختلف نقاط البيع والذي يعتمد على سعر صرف ثابت 1320 مضافا اليه عمولات شركات الدفع الالكتروني ويبلغ المعدل الحالي بحدود 1350-1355 دينار للدولار الواحد الا ان عمليات الشراء بهذه البطاقات محدودة بمبالغ معينة ومرات محددة باليوم وبالشهر

5- **سعر الصرف الخاص بسحب الاموال من اجهزة الصراف الالكتروني خارج** العراق وهذه تعتمد على عوامل ثلاثة وهي سعر الصرف الرسمي+ عمولة البنك العراقي وشركات الدفع الالكترونية العراقية+ عمولة البنك الاجنبي المراد السحب منه وعادة ما يكون سعر الصرف اقل من سعر صرف الشراء لوجود عمولة البنك الاجنبي وبالتالي تختلف من بلد الى اخر ومن بنك الى اخر حتى وان كانت في نفس البلد حسب سياسة كل بنك وسياسة كل بلد وعادة يتراوح سعر الصرف ما بين 1450-1475 دينار لكل دولار لهذه العملية

هذه هي اسعار الصرف الخمسة الاساسية للدينار العراقي امام الدولار ولكن الشائع هو سعر الصرف الموازي المعلن في محلات الصيرفة وعلى ضوء هذه الاسعار هنالك نقطتان مهمتان يجب مناقشتهما في ما يخص اسعار الصرف

1- اي من هذه الاسعار له تأثير مباشر على ارتفاع اسعار السلع في العراق وهو الامر الاكثر اهمية للمواطن العراقي؟
2- ماهي الطرق التي من الممكن ان تؤدي الى رفع سعر صرف الدينار امام الدولار؟

من خلال النظرة على البيانات التاريخية للسنوات السابقة والعلاقة بين ارتفاع الاسعار واسعار الصرف المختلفة نجد ان اكثر سعر صرف مؤثر على الاسعار هو **سعر الصرف الرسمي** حيث توجد علاقة وطيدة جدا بين تغير اسعار السلع وبين سعر الصرف

اما سعر الصرف الثاني المؤثر على ارتفاع اسعار السلع فهو **سعر الصرف الموازي لاغراض الاستيراد** حيث ترتفع اما سعر الصرف الموازي في السوق المحلية فله تأثيران الاول نفسي على المواطن العراقي اذ بغياب مختلف المؤشرات الاقتصادية وعدم

ثقتها كان سعر صرف السوق الموازي هو العامل الوحيد لقياس المستوى الاقتصادي للبلد بالرغم وبحسب البيانات التاريخية فأنه لا تأثير مباشر لهذا السعر على اسعار السلع الاساسية

واما العامل الاخر فهو عامل تسويقي يستخدمه التجار كاسلوب لزيادة ارباحهم باعتماد سعر الصرف في السوق الموازي كاساس لحساب بضاعتهم على الرغم من ان كلف التحويل لديهم قد تكون بالسعر الرسمي او بالسعر الموازي لاغراض الاستيراد وبالتالي الكل يبحث عن زيادة ارباحه مستفيدا من هذه العالم الذي ليس له تأثير كبير على الكثير من التجار الذين دخلوا نافذة تحويل العملات

اما في ما يخص الاجابة على السؤال الثاني

بداية يجب الركون الى حقيقة اساسية وهي **كل من يحاول ان يسيطر على سعر الصرف في السوق الموازي او يقول لديه الامكانية في تقليل سعر الصرف في السوق الموازي فهو جاهل اقتصاديا وتجاريا.** لا يمكن بأي حال من الاحوال مع المحددات الموجودة تقليل سعر الصرف الموازي في السوق المحلي بسبب بسيط هو عدم وجود عملة اجنبية نقدية في السوق الموازي قادرة على تغطية الطلب

يجب ان تتغير بوصلة الحكومة والبنك المركزي من الية المحاولة على السيطرة على سعر الصرف في السوق الموازي الى اليات السيطرة على نسب التضخم وعدم ارتفاع الاسعار وخصوصا الاساسية منها وتقليل تأثيرها على المواطن العراقي. فايهما افضل سعر صرف موازي بقيمة 1600 دينار مع سعر كيلو للحوم بواقع 15 الف دينار ام سعر صرف موازي بقيمة 1400 دينار مع سعر كيلو للحوم بواقع 24 الف دينار؟؟؟

من الضروري ايضا تقليل الفاتورة الاستيرادية وخصوصا للبضائع الكمالية التي تستهلك الطلب على الحوالات وبتقليل هذا الطلب سيخف الطلب على الدولار الاستيرادي وبالتاي ينخفض سعر الصرف الموازي لاغراض الاستيراد نتيجة تراجع الطلب

وايضا من الضروري زيادة مبالغ السحب والشراء للبطاقات الدفع الالكتروني خارج العراق ومراجعتها وتقييمها بشكل دوري ومعرفة الدول التي يستهلك العراقيون اموالهم فيها ونوعية البضائع والخدمات التي يقومون بشرائها وتعديل محددات الشراء اعتمادا على الطبيعة الاستهلاكية للمواطن العراق خارج العراق

ومن اجل زيادة طمأنة العراقيين بامتلاك الدينار العراقي وعدم التوجس من الاحتفاظ بالدينار العراقي والتوجه لشراء عملات اجنبية, على البنك المركزي زيادة مبيعاته من الذهب وباسعار الصرف الرسمية فمن يمتلك الدينار العراقي يمكنه شراء سبائك الذهب كنوع من الخزين الامن بدلا من البحث عن الدولار الامر الذي سيقلل من الطلب على العملة الاجنبية في السوق الداخلي لاغراض الاستثمار او التحوط

من الضروري العمل على تقليل تأثير سعر الصرف النقدي في السوق الموازي على ارتفاع الاسعار وهو الامر الذي يجب ان تهتم به الحكومة والبنك المركزي خلال المرحلة القادمة وان تترك موضوع السيطرة على اسعار الصرف في السوق الموازي لانها اصبحت خارج حدود السيطرة

في الختام قد يكون انخفاض سعر صرف الدينار امام الدولار يشكل تحديا في هذه المرحلة وقد يستخدم لاغراض اعلامية وخصوصا ونحن مقبلين على مرحلة انتخابية خلال السنة القادمة يمكن ان تستخدم كورقة انتخابية الا انه على المستوى البعيد سيعمل على تعزيز الناتج المحلي من خلال دعم الصناعات المحلية والقطاع الزراعي وحتى الخدمي بشكل يكون قادرة على زيادة فرص العمل وتقليل الاعتماد على استيراد السلع

المهندس منار العبيدي

بغداد 5-7-2024